لجنة المتظاهرين تلوح بعصيان مدني

العراق : تفجيرات تستهدف زواراً شيعة في بغداد

انفجار سيارة مفخخة ببغداد

المحتجون من أنصار التيار الصدري

بغداد – «وكالات»: أعلنت الشرطة العراقية ومصادر طبية أن ثلاث قنابل انفجرت في بغداد وحولها الاثنين، ما أسفر عن مقتل 14 شخصا على الأقل بينهم زوار شيعة كانوا يقصدون مرقدا داخل العاصمة العراقية.

وذكرت المصادر أن الانفجار الأكبر وقع نتيجة سيارة ملغومة كانت متوقفة في حي السيدية بجنوب بغداد وقتل 11 شخصا وأصاب 30 آخرين، ومن بين القتلى عدد من الزوار الذين كانوا يمرون بالمنطقة في طريقهم إلى مرقد الإمام موسى الكاظم أحد أئمة الشيعة.

وتسببت متفجرات زرعت على الطريق في بلدة الطارمية على بعد 25 كيلومترا شمالي بغداد في مقتل شخصين وإصابة ستة بينما أسفرت قنبلة زرعت على جانب طريق في بلدة الخالص على بعد 30 كيلومترا جنوبي المدينة عن مقتل شخص وإصابة اثنين.

ولم تعلن أي جهة على الفور مسؤوليتها عن أي من الهجمات لكن تنظيم داعش الذي يحارب قوات الحكومة في الشمال والغرب كثيرا ما يستهدف أفراد الأمن والمدنيين الشيعة.

ويتوجه آلاف الزوار الشيعة من كل أنحاء البلاد مشيا على الأقدام لأداء مراسم زيارة ذكرى وفاة الإمام الكاظم (سابع الأئمة المعصومين لدى الشيعة الاثني عشرية)، في مرقده الواقع في منطقة الكاظمية في شمال بغداد.

من جانب آخر لوحت اللجنة المنظمة للمظاهرات بالعراق باتخاذ إجراءات تصعيدية في حال عدم الإسراع في التصويت على التشكيلة الحكومية الجديدة دفعة واحدة وفي جلسة واحدة تصل إلى العصيان المدني الكامل.

وقالت اللجنة في بيان أصدرته عقب اجتماع الرئاسات الثلاث الأحد إن التصعيد سيبدأ بالمطالبة بإقالة الرئاسات الثلاث وصولا إلى العصيان المدني الكامل، معلنة الانسحاب المؤقت من المنطقة الخضراء.

ودعت الهيئة السياسية للتيار الصدري إلى تشكيل كتلة وطنية وصفتها بعابرة للطائفية والقومية والفئوية بعيدة عن المصالح الشخصية أو التخاصم السياسي أو الطموحات الفردية.

من جهته ناقش رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري مع وزير الداخلية محمد سالم الغبان أهمية الحفاظ على هيبة الدولة وسيادة القانون حسب بيان لمكتب الجبوري.

وقال الجبوري خلال اللقاء إن المرحلة في العراق تتطلب مزيدا من الجهود للحفاظ على العملية السياسية بجميع مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة التشريعية وأن تخريب وتدمير الممتلكات ظاهرة سلبية، وإن على الأجهزة الأمنية أخذ دورها بالحفاظ على هذه الممتلكات.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري قد دعا القوى والكتل السياسية لضرورة تبيان موقفها من الأوضاع الراهنة وأن تقدم حلولا جوهرية للإصلاح، كما لم يستبعد إعادة هيكلة الحكومة والدولة والعملية السياسية بمجملها.

من جانب آخر دعت اللجنة المنظمة لاعتصام المنطقة الخضراء ببغداد المحتجين لمغادرتها الأحد بعد 24 ساعة من عبور أسوار المنطقة المحصنة شديدة التحصين واقتحام مقر البرلمان.

وقالت متحدثة من ميدان خارج المنطقة الخضراء إن الناس سيرحلون «من موضع قوة» احتراما لزوار المقدسات الشيعية موجودين بالعاصمة في الوقت الحالي لكنهم سيعودون بعد ذلك لمتابعة مطالبهم.

وفي وقت سابق، واصل آلاف المتظاهرين الذين اقتحموا السبت المنطقة الخضراء حيث مقر الحكومة ومجلس النواب وسط بغداد، تجمعهم الأحد في الساحة المخصصة للاحتفالات بعد انسحابهم من البرلمان ومحيط مجلس الوزراء، بينما طالب رئيس الوزراء حيدر العبادي بملاحقة الذين خرقوا القانون منهم.

وتمكن المتظاهرون السبت بعد إزالة بعض الحواجز الإسمنتية من اقتحام المنطقة الخضراء حيث مقر الحكومة ومجلس النواب وسفارات أجنبية بينها الأميركية والبريطانية، وسيطروا لعدة ساعات على مبنى مجلس النواب.

ورغم انسحابهم من المبنى واحتمال حدوث تصعيد أكبر، انتشر الآلاف منهم اليوم في ساحة الاحتفالات الرسمية وسط المنطقة الخضراء.

في الوقت نفسه، أعلن مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي أنه أصدر الأحد أمرا بملاحقة الذين خرقوا القانون من بين المتظاهرين، لأن القوات الأمنية لم تحاسبهم.

وذكر في البيان أن «رئيس الوزراء وجه وزير الداخلية محمد الغبان بملاحقة العناصر التي اعتدت على القوات الأمنية وأعضاء مجلس النواب وقامت بتخريب الممتلكات العامة وإحالتهم إلى القضاء ليتالوا جزاءهم العادل».

وقام بعض المتظاهرين السبت بالاعتداء على ما لا يقل عن نائب واعتراض سيارات اعتقدوا بأنها تعود لنواب في المجلس إضافة الى إيقاع أضرار في بعض المكاتب الرسمية.

وحاول آخرون بينهم احتواء غضب رفاقهم وتنظيم التظاهرة لتكون سلمية بعيدة عن أعمال الشغب، واكتفى البعض بالتقاط صور بهواتف نقالة داخل مبنى البرلمان.

من ناحية أخرى حمّل رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري، القائد العام للقوات المسلحة كامل المسؤولية عن أي خرق أمني أو انفلات أو اعتداء على مؤسسات الدولة وهيبتها وكيانها، مطالبا إياه باتخاذ كافة الإجراءات لحماية كل عراقي.

جاء ذلك في خطاب متلفز وجهه الجبوري، اليوم الأحد، إلى القيادات السياسية والاجتماعية والمرجعيات الدينية وإلى الشعب العراقي كافة، أكد فيه أن جميع أطياف المجتمع العراقي أمام مسؤولية تاريخية وطنية تستلزم التكاتف والتعاون لعبور الأزمة وتجاوز الأخطار والأخطاء، وتتطلب مزيدا من الحكمة والحسم والإرادة والصبر والمبادرة والصراحة.

وقال الجبوري إن العراق يقف على مفترق طرق خطير وحساس ويراد له أن يتجه بالاتجاه الخاطئ، وأصبح الاختيار إلزاميا بين سبيلين إما خيار الدولة الحقيقية والقانون والدستور والإصلاح أو خيار الفوضى والمتاكفات والصراعات والخراب.

وشدد رئيس البرلمان العراقي أن الخيار الأوحد هو الأول، فلا بديل لنا عن حماية العملية السياسية والنظام والحفاظ على هيبة الدولة وتقويم أداء مؤسساتها، وقد تطورت الأحداث بشكل يستلزم العمل الحقيقي بعيدا عن الشعارات الإعلامية وسياسة رفع الصوت والضجيج والتشويش، ومن هنا فإننا ملزمون بتوصيف ما جرى وتشخيص الحلول بشكل واضح وجلي ودون مجاملة أو محاباة على حساب مصلحة البلد العليا.

■ المعتصمون بالمنطقة الخضراء يعلنون انسحابهم
■ الجبوري يحمّل قائد الجيش العراقي مسؤولية أي انفلات
■ الصدريون يدعون إلى تشكيل كتلة عابرة للطائفية

وأردف المسؤول أنه في «مثل هذا الموقف لا يليق بمن يتحمل المسؤولية الحياد أو الصمت أو اللجوء إلى الكلمات الدافئة لإرضاء هذا الطرف أو ذاك، فالعراق في حساباتنا أهم وأغلى وأكبر من أي حساب أو اعتبار».

وبين الجبوري مخاطبا الشعب العراقي أن «مجلس النواب هو بيت الشعب وصوته وتمثيله وهو الأحرص على مطالب المتظاهرين والمعتصمين وما جرى من ممارسات سواء على المؤسسة التشريعية وعلى أعضائها والموظفين فيها بالاعتداء عليهم يعد خرقا واضحا وسافرا لقيم احترام الدولة والقانون، ولا يمكن إدراجه بأي حال تحت بند حرية التعبير، فالحقوق العامة مبينة بالدستور والقانون وحدودها حقوق الآخرين وكرامتهم».

وتابع «إننا نحترم إرادة الشعب والمرجعيات الدينية والسياسية والاجتماعية في الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد، غير أن هذا الأمر قد طال انتظاره وقد تعاملت معه الحكومة كفكرة نار تحاول إلقاءها على البرلمان كلما تأججت واتقدت، وكان من المفروض أن تنتهي الحكومة من هذا الإجراء في وقت مبكر من خلال إدامة الحوار مع الأطراف السياسية والاجتماعية كافة».

وأكد أن البرلمان «سيمضي من عقد جلساته واستئناف عمله إذا تم حسم القضايا الكلية من قبل الأطراف السياسية والمرجعيات الدينية والاجتماعية، وبعد أن تتهيأ الأجواء الآمنة باتخاذ الجهات التنفيذية والقضائية إجراءاتها بمحاسبة كل المتورطين بالاعتداءات الأخيرة وإحالتهم إلى القضاء، ومحاسبة المقصرين أو المتواطئين معهم، وستتخذ الإجراء اللازم بمقدار تعلق الأمر بنا وبفوج حماية مجلس النواب وكذلك كل من يثبت تورطه بالاعتداء».

وطالب سليم الجبوري الكتل والقيادات السياسية بتقديم حلول حقيقية وصريحة وعميقة قائمة على أساس تقديم مصلحة العراق وأمنه وسيادته، مشيرا إلى أن سيقوم بإجراء مشاورات عاجلة مع جميع الأطراف من ممثلي الشعب العراقي والمرجعيات الدينية والاجتماعية واعتبارا من الآن، لافتا إلى أن هذا الحراك هو مسؤولية الجميع، وأن الانتظار ليس بصالح العراق ومستقبله.

وقال إنه «من غير المستبعد التفكير جديا من قبل القيادات العليا بالعراق بإعادة هيكلة الحكومة أو الدولة أو حتى العملية السياسية وأدعوهم لذلك إذا أدركنا أننا وصلنا إلى أفق مسدود في مسيرة الإصلاح، وكل الخيارات في هذا الإطار مفتوحة ما دامت تصب في إنهاء الأزمة وخدمة العراق، وبهذا الصدد ندعو القوى والكتل السياسية كافة ببيان موقفها وأن تقدم حلولا جوهرية للإصلاح».

وختم الجبوري خطابه بالتأكيد على أن الإرهاب الذي يستهدف وحدة العراق يتربص لكل خلاف، وما يجري من اختلاف سيمنحه الفرصة على العودة بعد الضربات التي تلقاها على أيدي من أبناء القوات الأمنية والعسكرية والمتطوعين في الحشد الشعبي من أبناء العشائر والبيشمركة وآخرها ما حصل في عملية تحرير بشير ومن قبلها هيت ومناطق عدة من العراق.

من جهة أخرى دعت الهيئة السياسية للتيار الصدري، الأحد، إلى تشكيل كتلة وطنية «عابرة للطائفية والقومية والفئوية بعيدة عن المصالح الشخصية أو التخاصم السياسي أو الطموحات الفردية».

واقترحت الهيئة في بيان أصدرته اليوم أن تكون هذه الكتلة «مكرسة لأجل المصالح الوطنية العليا تأخذ على عاتقها إعداد خطة إنقاذ وطني مدروسة لا تخضع لأي قوة خارجية أو أجندات مشبوهة».

وأوضح المصدر أن هذه الكتلة تشرع في عملها في أقرب وقت ممكن في حال «رفضت القوى السياسية الحالية تحقيق مطالب الجماهير التي تنشد الإصلاح وتسعى إلى خير هذا البلد الجريح».

ويريد أنصار الصدر من رئيس الوزراء أن يسرع بالخطط القاضية بتعويض وزراء من ترشيح الأحزاب السياسية بتكنوقراط غير مرتبطين بالأحزاب الرئيسية.

ويواصل الآلاف من المحتجين من أنصار التيار الصدري اعتصامهم في ساحة الاحتفالات في المنطقة الخضراء التي تمكنوا من اقتحامها السبت، وذلك في تصعيد كبير بعد أسابيع من الاحتجاجات على التأخر في تشكيل حكومة جديدة.

يذكر أن اجتماع الرئاسات الثلاث العراقية والكتل السياسية الذي عقد اليوم الأحد، انتهى من دون اتخاذ أي قرار بشأن تشكيل حكومة طوارئ أو حل البرلمان.

من جهة أخرى، دعا التحالف الوطني ألا تكون الدعوات للإصلاح والتصدي سبيلا لهدم مؤسسات الدولة أو تعطيلها، داعيا المتظاهرين في ساحة التحرير إلى أخذ الحيطة والحذر من المندسين على حد تعبير البيان، وألا يقوم المتظاهرون بتخريب ممتلكات الدولة.

وبرر أمين عام منظمة بدر، هادي العامري، استدعاء ميليشيات الحشد الشعبي أنه بهدف الدفاع عن محيط العاصمة بغداد، مؤكدا رفضه الانجرار إلى أي صراع داخلي في العراق.

وفي هذا الوقت أعلنت قيادة عمليات بغداد اليوم عن فتح جميع مداخل العاصمة بعد أن أغلقتها لمدة يوم واحد وإعلان حالة الطوارئ بسبب اقتحام الأولوف للمنطقة الخضراء المحصنة ومبنى مجلس النواب.

وكان القائد العام للقوات المسلحة رئيس الحكومة، حيدر العبادي، وجه وزير الداخلية بملاحقة العناصر التي اعتدت على القوات الأمنية والمواطنين وأعضاء مجلس النواب، وقامت بتخريب الممتلكات العامة، وأمر العبادي بإحالة العناصر المتورطة على القضاء.

واتخذت الحكومة إجراءات على الفور لتعزيز الأمن حول المنطقة الخضراء التي تضم أيضا مقار رئيس الوزراء والسفارات.

أما المتظاهرون فقد وضعوا أسلاكا شائكة على طريق مؤدية إلى أحد مداخل المنطقة الخضراء، ومنعوا بذلك بعض أعضاء البرلمان من الفرار.

وأكد رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في بيان أن الوضع في بغداد «تحت سيطرة قوات الأمن».

«داعش» يعتقل العشرات من عناصر الأمن بينهم ضباط في الموصل

«داعش» يعتقل 14 ضابطا سابقا في الموصل

بغداد – «وكالات»: أعلن مصدر في شرطة نينوى، أمس الاثنين، عن اعتقال العشرات من المنتسبين السابقين للأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية ضمن حملة اعتقالات واسعة نفذها داعش في الساعات المتأخرة من ليلة الأحد، في مناطق جنوب وغرب الموصل.

وقال المصدر (برتبة عميد) رفض الكشف عن اسمه في تصريح لـ(باسنيوز) إن «تنظيم داعش نفذ حملة اعتقالات واسعة طالت جنوب وغرب الموصل، اسفرت عن اعتقال نحو 103 منتسبا سابقا للقوات الامنية والعسكرية».

أضاف: «بينهم 14 ضابطا كانو قد اعلنوا توبتهم لدى التنظيم عقب سيطرته على مدينة الموصل في العاشر من يونيو 2014».

واشار المصدر إلى أن «التنظيم اقتاد المعتقلين إلى جهة مجهولة».

اليمن : 217 خرقاً للهدنة من جانب الميليشيات في يوم واحد

مسلحون في اليمن

عدن – «وكالات»: قالت لجان يمنية حكومية مختصة بمراقبة سير الهدنة في البلاد، إن «الحوثيين والقوات الموالية للمخلوع علي عبدالله صالح ارتكبوا، اليوم الأحد، 217 خرقا لاتفاق وقف إطلاق النار في عدة محافظات».

وحسب وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ» التابعة للشرعية، فقد رصدت اللجان «أكثر من 200 خرق خلال اليوم، فيما شهدت محافظة تعز وسط البلاد وحدها 80 خرقا».

وفي محافظة البيضاء رصدت اللجان 3 خروقات «تمثلت في القصف باستخدام صواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون على مواقع المقاومة الشعبية، أما محافظة لحج جنوب البلاد فقد شهدت مواقع الجيش والمقاومة قصفا عنيفا باستخدام المدفعية الصاروخية».

وفي محافظة الجوف المحاذية للحدود السعودية شمالي اليمن، «سجلت هذه اللجان 117 خرقا للهدنة من قبل الحوثيين والقوات الموالية لهم تمثلت باستهداف مواقع الجيش والمقاومة بالقذائف الصاروخية في عدة مناطق».

وبحسب الوكالة، «استمرت الخروقات في محافظة مأرب شرق البلاد بنحو 21 خرقًا، تمثلت في استخدام المدفعية الثقيلة والقذائف الصاروخية، إضافة إلى قذائف الدبابات، ومضادات الطيران ضد مواقع الجيش الوطني والمقاومة في عدن مناطق بالمحافظة».

وذكرت اللجان أنها رصدت أيضا «4 خروقات للحوثيين والقوات الموالية لهم في محافظة الضالع جنوب البلاد تمثلت بقصف عدة مواقع للجيش والمقاومة بالقذائف المدفعية والرشاشات».

وكان وفد الحكومة المشارك في محادثات السلام المقامة بالكويت، قرر اليوم الأحد، تعليق مشاركته فيها إلى أجل غير مسمى، بعد هجوم الحوثيين على لواء العمالقة الموالي للشرعية.

وفي غضون ذلك أكدت مصادر محلية أن ميليشيا الحوثيين شرعت بعملية نهب لترسانة سلاح لواء العمالقة المتمركز في بلدة حرف سفيان بمحافظة عمران.

وأكدت المصادر قيام مسلحي الحوثي بإخراج آليات عسكرية ثقيلة (دبابات ومدرعات وقاذفات صواريخ كاتيوشا) من مقر اللواء، وتحريكها باتجاه صعدة شمال اليمن والتي تعد معقل المتمردين.